OIC/EX-SUM-4/2012/FC/FINAL

البيان الختامي

الصادر عن

الدورة الرابعة لمؤتمر القمة

الإسلامي الاستثنائي

"تعزيز التضامن الإسلامي"

مكة المكرمة

26 - 27 رمضان 1433هـ

14 - 15 أغسطس 2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

تلبية للدعوة الكريمة الموجهة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى إخوانه أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ورؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد انعقدت الدورة الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي بمكة المكرمة في26 و27 رمضان 1433 هـ الموافق 14 و 15 أغسطس 2012م.

افتتحت القمة بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود كلمة، ثم خاطب الجلسة الافتتاحية فخامة الرئيس السنغالي، ماكي سال، بصفته رئيسا لمؤتمر القمة الإسلامي، تلاها تقرير معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

أعرب المؤتمر عن الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، على دعوته لعقد هذه القمة الإسلامية الاستثنائية لتعزيز التضامن الإسلامي، ولحكومة وشعب المملكة العربية السعودية على الحفاوة وكرم الضيافة، وعلى الدعم المستمر الذي تسديه المملكة لمنظمة التعاون الإسلامي.

ورحب المؤتمر بالنتائج المحرزة في تطبيق برنامج العمل العشري الصادر عن قمة مكة المكرمة الاستثنائية عام 2005م الذي يستند على مبادئ الاعتدال والتحديث والتضامن في العمل، وبصفة خاصة اعتماد ميثاق واسم جديد للمنظمة، وإنشاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، ومنظمة تنمية المرأة، وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، ومنظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وطالب الدول الأعضاء بتكثيف مشاركتها في تنفيذ البرامج المتضمنة في برنامج العمل العشري، وتعزيز تعاونها في إطار منظمة التعاون الإسلامي، من خلال التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات متعددة الأطراف في إطار المنظمة من أجل إدخالها حيز النفاذ.

واطلع المؤتمر على التقارير المقدمة له والتوصيات المرفوعة إليه من اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمة الاستثنائية، مستعرضاً عدداً من القضايا الهامة المدرجة على جدول أعماله والمتصلة بالعالم الإسلامي وما يمر به من ظروف استثنائية تستوجب النظر فيها بالحكمة والروية حتى يمكن معالجتها والتعامل معها، بشكل يصب في تعزيز التضامن الإسلامي، ويعلن ما يلي:

<u>تعزيز التضامن الإسلامي:</u>

1. يؤكد المؤتمر على أن اجتماع الأمة الإسلامية ووحدة كلمتها هو سر قوتها، مصداقا لقوله تعالى: **(إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُونِ)**، وقوله تعالى: **(وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ)**، مما يستوجب على الأمة الإسلامية الأخذ بكل أسباب الوحدة والتضامن والتعاضد بين أبنائها، والعمل على تذليل كل ما يعترض تحقيق هذه الأهداف، وبناء قدراتها من خلال برامج عملية في المجالات السياسية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية حتى يستطيع أبناء الأمة الإسلامية الترابط بعضهم ببعض عقائديا ووجدانيا ومصيريا في الحاضر والمستقبل، ونبذ كل أسباب الفرقة والشقاق السياسي والفتنة الطائفية والتشرذم بين أبناء الأمة الواحدة، والالتزام بالمصداقية في العمل الإسلامي المشترك. ويؤكد المؤتمر على الدور المحوري لمنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التضامن الإسلامي وفقاً لميثاق المنظمة وبرنامجها العشري.

2. يرحب المؤتمر بما جاء في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في المؤتمر ومقترح إنشاء مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية للوصول إلى كلمة سواء، يكون مقره في مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية، ويُعين أعضاؤه من مؤتمر القمة الإسلامية باقتراح من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمجلس الوزاري

3. **يؤكد** المؤتمر أن الإعلام يتحمل عبئاً كبيراً في تحقيق غايات التضامن الإسلامي وعلى تعزيز الأسس والمبادئ المسؤولة. كما **يدعو** الدولَ الأعضاءَ إلى الحرص على تنفيذ أحكام القرارات السابقة الصادرة عن اللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلاميّ للإعلام والشؤون الثقافية(كومياك) وقرارات المؤتمر الإسلاميّ لوزراء الإعلام.

المجال السياسي:

فلسطين:

4. يؤكد المؤتمر على أن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة الإسلامية، وعليه فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (425) يعتبر مطلباً حيوياً للأمة الإسلامية قاطبة. ومن شأن تسوية هذه القضية وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق أن يساهم في إحلال السلم والأمن العالميين، ويمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، ومنها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194). كما يدعو المؤتمر لبذل الجهود من أجل استعادة مدينة القدس والمحافظة على طابعها الإسلامي والتاريخي، وتوفير الموارد الضرورية للحفاظ على المسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة وحمايتها، ويجدد إدانته لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لانتهاكاتها المتواصلة. ويؤكد العمل مع المجتمع الدولي من أجل حمل إسرائيل على وقف الاستيطان وتفكيك المستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وكذلك وقف بناء الجدار وإزالة الجزء القائم

منه، وفقاً للرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية. ويقرر المؤتمر دعم الخطة الإستراتيجية متعددة القطاعات بالقدس التي تم اعتمادها في الدورة (38) لمجلس وزراء الخارجية كإطار لتحديد أولويات التمويل الإسلامي لمدينة القدس، ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم احتياجات القدس ومؤسساتها وأهلها وفقا لهذه الخطة الإستراتيجية ودعم المشاريع المتضمنة فيها.

5. يؤكد المؤتمر القرارات السابقة بخصوص رفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني المتواصل على قطاع غزة، ويطالب مجلس الأمن الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته في حفظ وصون الأمن والسلم الدوليين، والتحرك الفوري لرفع الحصار وإلزام إسرائيل بوقف عدوانها المستمر ضد الشعب الفلسطيني.

6. يشيد بقرار منظمة اليونيسكو الموافقة على طلب فلسطين بانضمامها إلى عضوية المنظمة ومنحها العضوية الكاملة، ويثني على جهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز التي تتولى رئاستها الحالية جمهورية مصر العربية.

7. يعرب المؤتمر عن دعمه لانضمام دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، ويطالب جميع الدول الأعضاء بدعم القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية.

8. ويدين المؤتمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لاستمرارها في اعتقال آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجونها وتعريضهم لشتى صنوف التعذيب وحرمانهم من الحقوق الأساسية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولاتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، ويطالب بالإفراج الفوري عنهم.

9. ويشجب منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعض أعضاء اللجنة الوزارية الخاصة بفلسطين في حركة عدم الانحياز من الدخول إلى رام الله، الأمر الذي أدى إلى إلغاء الاجتماع الاستثنائي للجنة والذي كان مقرراً عقده يومي 5 و6 أغسطس 2012.

10. يشيد المؤتمر بجهود المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في الدفاع عن المقدسات الإسلامية في مدينة القدس من خلال الدعم السخي والمتواصل للمدينة المقدسة ومؤسساتها وأهلها لتمكينهم من الوقوف في وجه محاولات إسرائيل لتهويد مدينتهم.

11. كما يشيد المؤتمر بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لحماية المقدسات الإسلامية في القدس الشريف، والوقوف في وجه الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المدينة المقدسة، كما يثّمن الدور الذي تضطلع بها وكالة بيت مال القدس الشريف، المنبثقة عن لجنة القدس، في دعم مدينة القدس من خلال المشاريع التنموية والأنشطة التي تنجزها لفائدة المدينة المقدسة ومطالبة الدول الأعضاء بدعمها مالياً.

12. ويشيد المؤتمر بإعلان حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، خلال المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس، الذي عقد في الدوحة في فبراير 2012، الذي انعقد بناء على قرار القمة العربية (22) في سرت 2010، باستعداد دولة قطر للمشاركة بكل إمكانياتها في سبيل وضع الخطة الإستراتيجية الخاصة بالقدس موضع التنفيذ. ويؤكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ دعوة سمو أمير دولة قطر بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي بغرض استصدار قرار يقضي بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل منذ احتلال عام 1967 في القدس العربية بقصد طمس معالمها الإسلامية والعربية.

13. كما يشيد المؤتمر كذلك بالجهود المستمرة التي تبذلها المملكة الأردنية الهاشمية للحفاظ على مدينة القدس الشريف والساعية إلى تثبيت سكانها العرب المقدسيين على أرضهم في وجه المحاولات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس وتغيير معالمها العربية والإسلامية والمسيحية وإفراغها من سكانها

الفلسطينيين المقدسيين، ويؤكد تقديره الكبير لجهود جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في إعادة الإعمار للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، خاصة إعادة بناء منبر صلاح الدين التاريخي وصيانة قبة الصخرة المشرفة وإعادة ترميم المتحف الإسلامي والحفاظ على الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

<u>الوضع في سوريا:</u>

14. يؤكد المؤتمر على ضرورة صون وحدة سوريا وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، كما يدين بشدة استمرار إراقة الدماء في سوريا ويشدد على تحمل السلطات السورية مسؤولية استمرار أعمال العنف وتدمير الممتلكات، ويعبر عن بالغ قلقه إزاء تدهور الأوضاع وتصاعد وتيرة عمليات القتل التي راح ضحيتها آلاف المدنيين الُعزل وارتكاب المجازر في المدن والقرى على يد السلطات السورية.

15. يؤكد المؤتمر على أهمية حماية المواقع الدينية والتاريخية في سوريا من الدمار، ويعبر عن أمله في اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الصدد.

16. يدين إسقا ط سوريا لطائرة عسكرية تركية ويعتبر أن هذا العمل ُيشّكل خطراً كبيراً على الأمن والاستقرار في المنطقة.

17. يرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع في سوريا بتاريخ 3 أغسطس2012 الذي يدين بشدة استمرار الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية من قبل السلطات السورية واستخدام القوة ضد المدنيين والإعدام التعسفي والقتل والاضطهاد،

18. يدعو المؤتمر السلطات السورية إلى الوقف الفوري لكافة أعمال العنف وعدم استخدام العنف ضد المدنيين الُعزل، والكف عن انتهاك حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها، والوفاء بكافة التزاماتها الإقليمية والدولية، والإفراج عن كافة المعتقلين، والسماح للهيئات الإغاثية والإنسانية بتقديم

المساعدات العاجلة للمتضررين جراء هذه الأحداث بالتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي.

19. يقرر المؤتمر أنه على ضوء عدم التوصل إلى نتائج عملية لتنفيذ مبادرة المبعوث الأممي العربي لحل الأزمة السورية وكذلك المبادرة العربية وقرارات اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي ونتيجة تعنت السلطات السورية وتمسكها بحسم الموقف من خلال الحل العسكري، تعليق عضوية الجمهورية العربية السورية في منظمة التعاون الإسلامي وكافة الأجهزة المتفرعة والمتخصصة والمنتمية لها وإنفاذ توصية اجتماع اللجنة التنفيذية على المستوى الوزاري بتاريخ 24 يونيو 2012م.

<u>الوضع في مالي ومنطقة الساحل</u>:

20. يُعرب المؤتمرُ عن قلقه البالغ من تطورات الأوضاع في مالي ومنطقة الساحل وتصاعُد الأعمال الإرهابية التي تؤجِّجها ويلاتُ الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود الوطنية، ولاسّيما الاتجار بالسلاح والمخدرات، بما يهدد الاستقرار والسلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان منطقة الساحل، وخصوصاً مالي التي تواجه خطر تقسيم أراضيها؛ ويجدِّد المؤتمرُ دعمه لصون سيادة جمهورية مالي وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وفي هذا السياق، يدين بشدة محاولات الحركة الوطنية لتحرير أزواد وغيرها من المجموعات الإرهابية المسلحة التي تنتهك سلامة أراضي هذا البلد؛ كما يعيد المؤتمرُ تأكيد تضامنه الكامل مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، ويدعو جميعَ الدول الأعضاء إلى أن تقدِّم لها الدعَم والمساعدةَ اللاّزمين لمساعدتها على تحقيق أهدافها؛

21. يُعرب المؤتمرُ عن قلقه الشديد من المأساة الإنسانية في مالي ومنطقة السلحل، ويكلِّف الأمينَ العامَّ باتخاذ الإجراءات اللاّزمة لحشد الموارد

الضرورية التي من شأنها المساعدة على تذليل الصعاب التي يواجهها مئات الآلاف من اللاّجئين والنازحين في مالي والدول المجاورة؛

22. يدين المؤتمرُ بشدّة ما ترتكبه المجموعات الإرهابية من مظالم في حق السكان المدنيين العُزّل، وما تقترفه من تدمير للمواقع التي صنفتها منظمة اليونسكو ضمن التراث الثقافي العالميّ، ولاسيما في تومبوكتو؛ ويحيِّي المؤتمرُ ويشجِّع وساطةَ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويدعم الجهودَ الجارية التي تبذلها البلدان المعنية (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر) والاتحاد الأفريقّي والأمم المتحدة والمغرب، في سبيل مساعدة مالي على استعادة كامل أراضيها واستقرارها، مما سيمكّنها من توطيد وحدتها الوطنية وتعزيز تنميتها.

<u>جماعة الروهينجا المسلمة في ميانمار</u>:

23. يشدد المؤتمر على أهمية تعزيز التعاون والحوار مع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتواجد بها مجتمعات وجماعات مسلمة وكذلك مع الممثلين الحقيقيين لهذه المجتمعات، بما يحفظ حقوقها، ومواصلة مراقبة أي تطور عن كثب. وفي هذا الصدد يستنكر سياسة التنكيل والعنف التي تمارسها حكومة اتحاد ميانمار ضد جماعة الروهنجيا المسلمة والتي تتنافى مع كل مبادئ حقوق الإنسان والقيم والأخلاق والقوانين الدولية، ويعتمد المؤتمر في هذا الصدد توصيات اجتماع اللجنة التنفيذية على مستوى المندوبين الدائمين الذي عقد بمقر منظمة التعاون الإسلامي في 2012/8/5م بما في ذلك إيفاد بعثة تقصي حقائق من المنظمة وتشكيل فريق اتصال.

24. يستذكر المؤتمر التهميش التاريخي لجماعة الروهنجيا المسلمة في اتحاد ميانمار، ويدعو سلطات ميانمار إلى اعتماد سياسة تشمل جميع مكونات شعبها (بما في ذلك مسلمي الروهنجيا) في البلاد. ويندد المؤتمر بأعمال

العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة ويحث حكومة ميانمار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة الاستقرار والشروع في عملية إعادة التأهيل والمصالحة في المنطقة. ويدعو المؤتمر حكومة ميانمار إلى التعاون مع كافة الأطراف والسماح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية للأشخاص والجماعات المتضررة، كما يحثها على إعادة حق المواطنة إلى أقلية الروهنجيا. ويرحّب بالدعوة التي وجهتها حكومة ميانمار للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لزيارة هذا البلد، بما في ذلك ولاية راخين. ويرحّب المؤتمر بالالتزام الأكيد للدول الأعضاء في رابطة أقطار جنوب شرق آسيا بشأن هذه المسألة.

25. **يشيد** المؤتمر بتبرع خادم الحرمين الشريفين بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكي كمساعدات إنسانية لمسلمي الروهنجيا.

26. يدعو المؤتمر الدول الأعضاء التي ترتبط بعلاقات سياسية ودبلوماسية ومصالح اقتصادية مع حكومة ميانمار إلى استخدام هذه العلاقات لممارسة الضغط عليها لوقف أعمال التنكيل والعنف ضد مسلمي الروهنجيا في ميانمار.

التضامن مع الدول الأعضاء الأخرى:

27. **يؤكد** المؤتمر على تضامنه ودعمه التام للسودان والصومال وأفغانستان وجامو وكشمير، والعراق واليمن وساحل العاج واتحاد جزر القمر وجمهورية قبرص التركية في التصدي للتحديات التي تواجه هذه الدول. كما يدين اعتداء أرمينيا على أذربيجان ويدعو إلى انسحاب القوات الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية.

قضايا الإصلاح:

28. يشدد المؤتمر على أن الإصلاح والتطوير أمر متجدد ومستمر ويقع على عاتق أبناء الأمة دون غيرهم ووضع الخطط والبرامج العلمية والعملية

التي من شأنها تحقيق نهضتها ورفعة شأنها، مسترشدين في ذلك بهدي كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأن يكون الإصلاح والتطوير المنشودان نابعين من الاحتياجات الحقيقية للأمة الإسلامية وبما يكفل وحدة نسيج مجتمعاتها وترابطها، وبما يواكب تغييرات العصر الذي نعيشه ويحقق مقاصد الحكم الصالح القائم على العدل والمساواة بين أبناء الأمة الإسلامية، واحترام الأنظمة والقوانين والوقوف في وجه أي من أوجه التدخل الخارجي في الشئون الداخلية، ودعوة الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنب إذكاء الفتن والنعرات بين الطوائف الإسلامية، وأن تسعى الدول في هذا الإطار إلى أن يكون دورها إصلاح ذات البين والسعي إلى وحدة الشعوب والوحدة الوطنية والمساواة بين أبناء الأمة الواحدة بدلا من أن يكون مدعاة للفرقة والتناحر، ومكافحة الفساد، وحماية حقوق الإنسان القائمة على مبادئ العدل والكرامة، ومشاركة المواطنين في إدارة شؤونها، وتهيئة المناخ لقيام مؤسسات المجتمع المدني التي تعين الحاكم على الوصول إلى هدف إصلاح وتطوير المجتمع الإسلامي.

التصدي للغلو والتطرف:

29. يؤكد المؤتمر على أن الإسلام هو دين الوسطية والانفتاح، ويرفض كافة أشكال الغلو والتطرف والانغلاق، وعلى أهمية التصدي لكل ما يبث ويروج للفكر المنحرف بكافة الوسائل المتاحة، ويدعو إلى تطوير المناهج الدراسية بما يرسخ القيم الإسلامية الأصيلة في مجالات التفاهم والتسامح والحوار والتعددية، ومد جسور التواصل بين أبناء الأمة الإسلامية الواحدة بما يعزز وحدتها وتضامنها من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التي من شأنها أن توضح هذه القيم. كما يدعو للتصدي للتطرف المتستر بالدين والمذهب، وعدم تكفير أتباع المذاهب الإسلامية، وتعميق الحوار بينها وتعزيز الاعتدال والوسطية والتسامح.

30. يشدد المؤتمر على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ورفض أي مبرر أو مسوغ له، كما أعاد تجديد تضامنه مع الدول الأعضاء في المنظمة التي تعرضت وتتعرض للعمليات الإرهابية. ويشدد على ضرورة محاربة كافة الممارسات الإرهابية وجميع أشكال دعمها وتمويلها والتحريض عليها، مُعتبراً الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بأي دين أو جنس أو لون أو بلد، ويؤكد على أهمية تضافر الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، منوها بالجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة المملكة العربية السعودية في إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة تنفيذا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض عام 2005م. ويؤكد على ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين مشروعية مقاومة الاحتلال الأجنبي، التي لا تستبيح دماء المدنيين الأبرياء.

31. يعبِّر المؤتمر عن عميق قلقه أمام تصاعد ظاهرة الربط بين الإسلام والإرهاب، والتي تستغلها بعض التيارات والأحزاب المتطرفة في الغرب للإساءة للإسلام والمسلمين.

32. يؤكد المؤتمر على ضرورة العمل الجماعي لإبراز صورة الإسلام الحقيقية وقيمه السامية، والتصدي لظاهرة كراهية الإسلام وتشويه صورته وقيمه ورموزه، وتدنيس الأماكن الإسلامية، والعمل الفعال مع الدول والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وحثها على محاربة هذه الظاهرة، وعدم جواز استغلال حرية التعبير ذريعة للإساءة إلى الأديان. كما يؤكد الاجتماع على ضرورة احترام التنوع الثقافي والديني والتعايش السلمي وأهمية مواصلة التعاون على المستوى الدولي ضد التحريض على الكراهية والتعصب ويرحب في هذا الصدد باعتماد مجلس حقوق الإنسان بالتوافق لقراره رقم 16/18 بشأن مكافحة التعصب والتحريض على العنف أو الكراهية والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، باعتباره خطوة متقدمة لاحترام التعددية الثقافية.

الحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات:

33. يؤكد المؤتمر على أن حوار الحضارات هو السبيل الأمثل لتجسيد قيم الاحترام والفهم المتبادلين والمساواة بين الشعوب لبناء عالم يسوده التسامح والتعاون والسلام والثقة بين الأمم، ويدعو الدول الأعضاء على المشاركة في برامج مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الدولي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات الذي أنشأته حكومة المملكة العربية السعودية في فيينا بالتعاون مع جمهورية النمسا ومملكة اسبانيا لتعزيز الحوار بين أتباع الديانات والثقافات.وكذلك المشاركة في تحالف الأمم المتحدة للحضارات الذي ترأسه بصورة مشتركة تركيا وإسبانيا.

في المجال الاقتصادي والاجتماعي:

34. يؤكد المؤتمر أهمية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية المتوفرة في العالم الإسلامي والاستفادة منها في تعزيز التعاون بين دوله، والعمل على تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تطوير هذا التعاون، ودراسة إمكانية إنشاء مناطق للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء، وتفعيل نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاءوالانضمام إلى الاتفاقيات والقرارات المبرمة وتنفيذها ودعم أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك).

كما يشيد بالجهود القيمة التي يبذلها رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) في ضوء القرار ذي الصلة الصادر عن القمة الاقتصادية للكومسيك التي عُقدت عام 2009م والرامي إلى صياغة وثيقة جديدة عن رؤية الكومسيك تلبي الاحتياجات الراهنة للدول الأعضاء، وإلى تطوير الآلية المؤسسية للتعاون الاقتصادي والتجاري. وبناء على الطلب الدي توصل به رئيس المؤتمر من طرف رئيس الكومسيك (رئيس الجمهورية التركية)، يعتبر المؤتمر الوثيقتين المعنونتين " تفعيل

التعاون : استراتيجية الكومسيك من أجل بناء عالم إسلامي متعاضد" و "النظام الأساسي المعدل و قواعد الإجراءات الكومسيك" مُعتمدة، ما لم تتلقى الأمانة العامة أيّ ملاحظات قيِّمة بشأنها في غضون فترة لا تتعدى ثلاثة اشهر.

35. يرحب المؤتمر بزيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في البرنامج العشري، كما يرحب بدخول نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي حيز التنفيذ وبروتوكول المنشأ. ويرحب أيضاً بإنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة استجابة لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في مؤتمر القمة الإسلامي العاشر. كما يدعو إلى زيادة رأس مال البنك الإسلامي للتنمية لتمكينه من تلبية احتياجات الدول الأعضاء، ويجدد المؤتمر التأكيد على حيوية دور القطاع الخاص في التنمية. كما وجه البنك الإسلامي للتنمية بدعم صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في هدفه المتمثل في بلوغ رأسماله المستهدف بتنفيذ برنامج جديد خاص لتنمية إفريقيا.

36. يؤكد المؤتمر أهمية التعاون في مجال بناء القدرات، ومكافحة الفقر والبطالة، ومحو الأمية واستئصال الأمراض، والسعي لحشد الموارد اللازمة لذلك، ويدعو البنك الإسلامي للتنمية لدراسة تأسيس صندوق خاص في البنك وتكليف مجلس محافظي البنك بمتابعة ذلك.

37. يدعو المؤتمر إلى دعم وتنشيط التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة لتحقيق التنمية الزراعية والصناعية وصولا إلى الأمن الغذائي المنشود.

38. يدعم التنمية في أفريقيا ومبادرة "النيباد" ويقرر تعزيز البرامج الخاصة في هذا الصدد. ويؤكد من جديد الالتزام بتحقيق أهداف الألفية التنموية من خلال اتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء،

ويدعو الدول والمؤسسات الدولية التي تستطيع تقليص أو إلغاء ديونها المترتبة على الدول الأعضاء أن تدرس إمكانية القيام بذلك، حتى تتمكن الدول المدينة من تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر. كما يشجع مبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع بقية الدول الأعضاء والبلدان الأقل نمواً والبلدان منخفضة الدخل الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

39. يقرر المؤتمر اعتماد إجراءات محددة وواضحة المعالم للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والإبداع والتعليم العالي، بما في ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات منها الاستخدام السلمي للتقنية، تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك بغرض دعم التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويعرب المؤتمر عن دعمه لأنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، ومنظمة التكنولوجيا والإبداع، وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للمنح الدراسية لتحسين جودة التعليم في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي.

40. يعرب عن تقديره لما يبذله معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ومساعديه من جهود حثيثة، ويقّدر عالياً جهود العاملين في الأمانة العامة لما أبدوه من مهنية وإتقان في العمل وإنجاز المهام الموكلة إليهم بوقت قياسي.

- - -

<EX-SUM4-FC>